

Distr.: General
17 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٢٠-٩ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية العامة

الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين

الجنسين والتنمية والسلام للقرن ٢١"

بيان مقدّم من المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه عملاً بالفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

121214 121214 14-64877 X (A)



البيان

المرأة والاقتصاد - المرأة والفقير - تعليم المرأة وتدريبها

توصيات المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات

ترحب المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات بانعقاد الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة بغية استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، كما ترحب بفرصة المساهمة في إدراج المنظورات الخاصة بالمرأة الأم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

لقد تحقق تقدم نحو المساواة بين الجنسين في بعض مجالات القلق الشديدة الأهمية، ولا يسع المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات إلا أن ترحب بالجهود التي بذلتها جميع الدول. على أنه لا يزال هناك متسع للتحسين. ونود أن نركز توصياتنا على المرأة والفقير، والمرأة والاقتصاد، وتعليم المرأة وتدريبها.

وإعراباً عن شواغل الأمهات في جميع أنحاء العالم، تود المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات أن تشدد على الفقرة ٢٩ من الفصل الثاني من منهاج عمل بيجين فيما يتعلق بالأمومة:

وينبغي التسليم بالأهمية الاجتماعية للأمومة والأمهات ودور الأبوين في الأسرة وفي تربية الأطفال. فتنشئة الأطفال تتطلب مسؤولية مشتركة من جانب الأبوين والنساء والرجال والمجتمع ككل. ويجب ألا يتخذ من حالة الحمل والرضاع والأمومة وتربية الأطفال ودور المرأة في التناسل أساساً للتمييز ضدها أو للحد من مشاركتها الكاملة في المجتمع. كما ينبغي الاعتراف بالدور الهام الذي كثيراً ما تؤديه المرأة في كثير من البلدان في رعاية أعضاء أسرتها الآخرين.

وبغية التسليم بصورة كاملة بدور المرأة الأم ودعمه، ينبغي اتخاذ تدابير ملموسة للتوفيق بين العمل وحياة الأسرة. فلهذه التدابير أهمية أساسية لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الواردة في منهاج عمل بيجين، إذ أنها تدعم عمل المرأة وتخفف من وطأة الفقر وترعى الاستقلال الاقتصادي.

ويعتبر التوفيق بين العمل وحياة الأسرة مسألة كبرى ولاسيما بالنسبة للأمهات. على أنها مسألة تهمنا جميعاً كأفراد وأبوين وأطفال وكبار في السن وشركات وسلطات عامة، وبالتالي فإنه ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة على جميع المستويات.

ونظراً لما يوجد من اتجاه عام نحو رفع متوسط العمر المتوقع، فإنه لا بد من إعادة النظر في مسار الحياة التقليدية وفي المسار الوظيفي. فبدلاً من فترة "ساعة ازدحام" من العمل والمسار الوظيفي المكثف المقترن بإنجاب الأطفال وتشكيل أسرة شابة، فإن حياة العمل المشدودة هذه يمكن أن تستفيد من الأخذ بمزيد من المرونة المقترنة برؤية طويلة الأجل.

وفي مكان العمل، تواجه الأم نواقص منهجية في الأجر وفي المهارات المتوقعة والاستحقاقات بالمقارنة مع النساء غير الأمهات. وعلى وجه التحديد تواجه الأم عقوبة في الأجر عن كل طفل (في المتوسط، ينقص الأجر بنسبة ١٢ في المائة مقابل كل طفل)، مما يؤدي إلى فارق في الأجر بين الأمهات وغير الأمهات، وهو فارق أكبر من الفارق في الأجر بين الرجال والنساء (ويتزايد هذا الفارق مع التقدم في السن: في أوروبا، تبلغ نسبة الفارق في المعاش التقاعدي بين الرجل والمرأة ٣٩ في المائة).

وفي هذا الصدد، تود المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات أن تقدم التوصيات التالية، وهي توصيات انبثقت أساساً عن نتائج دراسة استقصائية أجرتها المنظمة على الانترنت عام ٢٠١١ في ١٦ بلداً أوروبياً واستهدفت الأمهات، وبلغ عدد المستجيبات فيها ١١,٠٠٠ مستجيبة.

وفي هذه الدراسة الاستقصائية المعنونة "ما الذي تريده الأم الأوروبية"، أبدت الأمهات شواغلها الرئيسية: قلة الوقت المتاح للأطفال والافتقار إلى الاعتراف بدورهن كأمهات وغياب الخيارات فيما يتعلق بالتوازن بين العمل وحياة الأسرة.

كما أعربت الأمهات عن رغبتهم في التواجد في سوق العمل وفي قضاء الوقت في تعليم أطفالهن مع إعطاء الأولوية لأحد الأمرين رهناً بسن الأطفال وعددهم.

توصيات موجهة إلى الحكومات

(أ) توفير خدمات عامة عالية الجودة يمكن الحصول عليها وتحمل تكلفتها، ولاسيما في المناطق المحرومة والنائية، مع التركيز على معالجة مسألة "الافتقار إلى الوقت" لدى النساء. وتعتبر المياه، والكهرباء، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل، ورعاية الأطفال والرعاية الصحية التي يمكن الحصول عليها، كلها أموراً ضرورية لتحقيق خفض كبير في كمية الوقت المنفق على العمل بلا أجر في رعاية الأسرة، وهو عمل تتحمله النساء أساساً، ويمكن نتيجة لهذا الخفض إتاحة مزيد من الوقت للأنشطة المجاورة؛

(ب) جعل العمل بلا أجر في رعاية الأسرة ملحوظاً أمام صناع السياسة والمجتمع ككل، وذلك من خلال إجراء استقصاءات لاستخدام الوقت تعكس الوقت الحقيقي المنفق، بغية تقدير قيمته النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يقدر بما بين ١٠ و ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتقرير تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الصادر عن المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، مغدلينا سيبولفيدا كارمونا؛ وإدراج العمل بلا أجر في رعاية الأسرة في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية البديلة التي يجري النظر فيها حالياً لقياس الرفاه (من قبيل مؤشر التقدم الحقيقي، ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي)؛

(ج) البناء على القرار الذي اتخذته المؤتمر الدولي لإحصائيي العمل في منظمة العمل الدولية، والقاضي بالاعتراف قانوناً بالعمل بلا أجر في رعاية الأسرة كفة متميزة من فئات العمل تترتب عليها حقوق (مثل الحق في الحصول على التأمين الاجتماعي والتعليم والتدريب وإسماع الصوت في النظام الديمقراطي، وغير ذلك)؛

(د) الاعتراف، بصورة خاصة، بالفترات المكرسة للعمل بلا أجر في رعاية الأسرة في حساب حقوق المعاشات التقاعدية ("اعتمادات الرعاية") نظراً لأن هذه الفترات أساسية بالنسبة لرفاه المجتمع. وينبغي ألا ينظر لذلك كتكلفة بل كاستثمار في الطفولة وفي رأس المال البشري، وهو استثمار له أثر إيجابي على المجالات الأخرى: الاعتراف بدور الأبوين الاجتماعي والتربوي، وحماية المرأة من الفقر، والوقاية من المشاكل الاجتماعية والصحية المرتبطة بالإجهاد والتوتر، ومنع العنف، والتسرب من المدرسة، وارتفاع معدلات الخصوبة، وغير ذلك.

توصيات موجهة، حسب الاقتضاء، إلى الحكومات والقطاع الخاص وغير ذلك من أصحاب المصلحة

(أ) تيسير المسارات الوظيفية غير المتواصلة بدلاً من المسارات المستمرة، الأمر الذي يمكن الرجل والمرأة من الخروج جزئياً أو كلياً من سوق العمل بغية تعليم الأطفال أو الأقرباء المعالين ورعايتهم، والعودة بعد ذلك إلى العمل دون تحمل جزاءات مبرحة؛

- (ب) الترويج لتنظيم العمل الجيد لبعض الوقت ولمخططات تقاسم العمل، الأمر الذي يمكن الرجل والمرأة من تعديل عبء العمل وفقاً لمسؤولياتهما الأسرية، وإنهاء أي نوع من أنواع التمييز ضد العاملين لبعض الوقت (أي الأمهات أساساً) من حيث التقدم الوظيفي ومستوى الأجر والضمان الاجتماعي والحقوق التعاقدية، وغير ذلك؛
- (ج) معالجة "غرامة الأمومة" وتزايد عدم المساواة والتمييز بين الأبوين وغير الأبوين بالاعتراف بالقدرات والمهارات المكتسبة والمطورة في سياق أداء العمل بلا أجر في رعاية الأسرة، وتثبيت هذه القدرات والمهارات، تيسيراً للعودة إلى سوق العمل بعد فترة انقطاع؛
- (د) تيسير الحصول على التعليم مدى الحياة بغية ضمان أن يكون بمقدور المرأة، بغض النظر عن العمر، تحصيل وتنمية المعرفة والقدرات والاستعدادات والمهارات مما يلزم للمشاركة التامة في سوق العمل المأجور؛
- (هـ) تعزيز ودعم تقاسم مسؤوليات الرعاية على قدم المساواة بين الرجل والمرأة (مثلاً من خلال إجازة الأبوة، وإجازة الأبوين، والتوعية، والتثقيف، وغير ذلك). ومن شأن ذلك أن يمكن الرجال من رعاية أطفالهم من البداية، الأمر الذي يزيد من احتمال استمرارهم في القيام بذلك طوال فترة الطفولة؛
- (و) تغيير التشريعات والممارسات الحالية تفعيلاً لحق المرأة في الحصول بصورة كاملة وعلى قدم المساواة على الموارد الاقتصادية، بما في ذلك حق الإرث وملكية الأرض وغيرها من الممتلكات والحصول على القروض، وغير ذلك.